# تُسُمِّ المَّامِ المُعَارِ السهولِ البينَّ عَلَيْ السَّنْ المَّالِينَ عَلَيْ السَّنْ المَّالِينَ عَلَيْ السَّنْ المُنْ الْمُنْ الْمُ

### Sudan News Network (SuNN)

Supporting Human Rights Defenders in Sudan



Periodical Bulletin issued by KACE Sudan - Kampala, Uganda

ألعدد ، ، 15، September 2018 ، ، 15، ألعدد

## د. عبد الرحيم أحمد بلال

### الأب الروحى للمجتمع المدنى السوداني أول مدير وطني لمؤسسة فريدريش إيبرت في السودان

من أبناء حى الشعبية بالخرطوم بحري وتلقى تعليمه الأولى بهاحتى التحاقه بجامعة الخرطوم والتي سرعان ما تم فصله منها لأسباب سياسية حيث دخل النشاط الطلابي ولم يتجاوز عمره الستة عشر عاماً مترأساً الاتحاد الاقليمي لطلاب الخرطوم بحري.

التحق بوزارة التربية والتعليم معلماً قبل أن يسافرإلى المانيا الديمقراطية وبلتحق بإحدى جامعاتها في العام 1957 دارساً للهندسة ثم علم الاجتماع، حيث ترأس أيضاً الاتحاد العام للطلاب المسلمين وسكرتيرا لاتحاد الطلاب السودانيين والطلبة العرب والأفارقة. استهوته الكتابة في الصحف وإجراء البحوث في المانيا ونشرت له جريدة الجامعة عدة مقالات مما شجعة للكتابة ويصورة راتبة في الصحف اليومية الألمانية.

د. بلال متزوج وأب لولدين يعيش أحدهما الآن في ألمانيا والثاني في السودان، بعد عودته من ألمانيا عمل في وزارة الطاقة والتعدين وبعدها انتقل لمؤسسة فريدريش ايبرت مديراً لها كأول مدير وطني في السودان وأحد ثلاثة مدراء وطنيين على مستوى العالم.

فريدريش ايبرت مؤسسة أنشئت في عام 1925 بوصفها إرث سياسى لفريدريش ايبرت أول رئيس ألماني منتخب ديموقراطيا ولها مشاريع ومكاتب في أكثر من 100 دولة حول العالم وتعنى بتعزيز الديموقراطية، التثقيف السياسى وتعزبز القدرات الفكربة والشخصية المتميزة للطلاب، ومن هنا كانت منصة الإنطلاق لقدرات د. بلال طوال فترة تسنمه

إدارة المؤسسة ولمدة عشر سنوات امتدت من 1985 حتى 1995 مع منظمات المجتمع المدني الناشئة حديثاً.

- من خلال عمله في فريدريش استطاع د. بلال أن يخلق شراكات وعلاقات وثيقة مع منظمات المجتمع المدنى السوداني مثل جمعية حماية البيئة وجمعية حماية المستهلك وجمعية متعاونات.
- في مجال حقوق الانسان تمكن د. بلال من نشر ثقافة حقوق الانسان لدى كثير من الناشطين، علاوة لعقده عديد من الورش التدريبية للمدافعين عن حقوق الانسان كما ساهم في إعداد دليل للمدربين العاملين في المجال.
- قام بتدريب أعضاء اتحاد خريجي الكليات الزراعية وجمعيات الحرفيين على مفهوم التعاونيات وساعد في حصولهم على معدات ومواد العمل.
- درب كثيراً من منسوبي الجمعيات التعاونية في مجال التثقيف في الحقوق القانونية، وكتب كثيراً من المقالات عن المجتمع المدني السوداني في ظل الوضع الراهن مركزا على الجانب القانوني في قضايا السلام وحقوق الانسان.
- له مقالات منشورة تحت عنوان « نقد السياسات في قضايا ترسيخ الديموقراطية والعدالة الاجتماعية « مثل قضايا محاربة الفقر والعدالة الجندرية، وهو من أوائل الذين جذروا لمفهوم الديموقراطية والبعد الاجتماعي في ظروف الفقر وعدم المساواة والتدهور في الحياة المعيشية.



- عمل كمدرب وموجه لحركات الشباب والمنظمات الشبابية مثل قرفنا ونفير وشارع الحوادث وكان له الفضل في أن تساهم كثير من المنظمات في أن ينظم الشباب أنفسهم في أوعية تنظيمية فاعلة.
- عمل كمحاضر زائر في جامعة الخرطوم في قسم علم الاجتماع الاعلامي.
- أشرف على عدد من الرسائل الجامعية لطلاب الدراسات العليا بجامعة الخرطوم وعدد من الجامعات الولائية.
- قدم عدداً من المحاضرات عن « الفيدرالية واللامركزية، العملية المالية في اللامركزية» لطلاب الجامعات ومنسوبي الخدمة المدنية والمجتمع المدني.
- نشر له كتابان: هما القضية الاجتماعية والمجتمع المدنى في السودان، تأسيس دولة الرعاية الاجتماعية في السودان.
- تعرض للمساءلة والاستجوابات اليومية وأوقفت له العديد من الأنشطة التدريبية.
- يعمل الآن من منزله حيث يقدم الاستشارات والحزم التدرببية لمختلف المنظمات التي تطليها.
- لذا أطلق عليه لقب الأب الروحي لمنظمات المجتمع المدنى السودانية.
- إنه أول مدير وطني لمؤسسة فريدريش ايبرت بالسودان.

## الشرطة السودانية .. استمرار القتل خارج القانون

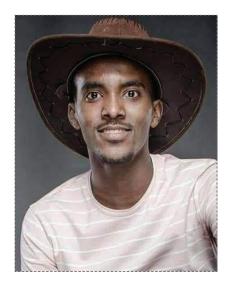
### تقريـر

في مساء الثاني من يوليو من العام 2018، أردت شرطة النظام العام السودانية الشاب سامر عبدالرحمن الجعلي قتيلا بعد استهداف إحدى دوريات الشرطة لسيارته، وأحدثت تلك الحادثة ضجة اجتماعية وأصبحت قضية رأي عام ضد الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة التي راح ضحيتها عشرات الأبرياء.

الشرطة السودانية سارعت لتشوية سمعة المجني عليه ووصفته بأن لديه سوابق مع شرطة النظام العام، ومن جانها رفضت أسرة الشاب تصريحات الشرطة وتحدتها في بيان بإبراز ما يؤكد تورط نجلها في سوابق جنائية وإيراد أرقام تلك البلاغات، وقالت الأسرة إن ابنها القتيل لم تتم إدانته قضائياً أو الحكم عليه أو سجنه وفق ما ذكر بيان الشرطة وذلك بالتدليس وتمرير الكلمات الغامضة ذات الدلالات الخبيثة الغرض منها تشويه واتهامها بـ «التمثيلية الركيكة المفبركة» وأضاف لو سلمنا بصحها فليس من حق الشرطة لو سلمنا بصحها فليس من حق الشرطة محاكمته بالإعدام وتنفيذ الحكم فهي جهة تنفيذية وليست تشريعية.

#### القتل مستمر

أضحت تجاوزات الشرطة السودانية واستخدامها للقوة المفرطة تجاه المواطنين قضية شديدة القتامة، تنتهك فها الحقوق وتزهق العديد من الأرواح من جهة منوط بها عكس ذلك تماماً، ويرجع الضابط السابق بالشرطة السودانية محمد الحسن حمدنا الله تجاوزات الشرطة لعدة أسباب أهمهما عدم التقيد بضوابط استخدام القوة والأسلحة الناربة الواردة في أشغال الشرطة العملية العملية



المستمدة من قانون الإجراءات الجنائية، بالإضافة إلى ضعف تدريب الأفراد ويقول: «عادةً ما تجد ضباط وصف وجنود يعود آخر عهدهم باستخدام السلاح إبان فترة التدريب الأولي، ويرى أن الحصانات الإجرائية الممنوحة للقوات النظامية هي سبب جرأتها في التعدي على المواطنين والإفلات من العقاب، مضيفاً أنه إذا تم إلغاء الحصانات فلن يجرؤ نظامي على التعدي على مواطن، ويقول: «إن استخدام السلاح يجب قصره على فرق خاصة ذات تدريب عالي لاستخدام السلاح عندما تقتضي الحاحة»

وتشير أسرة الشاب القتيل إلى أن قانون الإجراءات الجنائية وقانون الشرطة لا يجوزًان استخدام القوة الجنائية المميتة تجاه متهم مالم يصدرمنه فعل أواستخدامه للقوة المميتة تجاه الشرطي. أكدت الأسرة أنها ستسلك كافة الإجراءات القانونية المتاحة بالداخل، وإن تعذر ذلك ستلجأ للانتصاف في المحاكم الدولية.

نددت أحزاب سياسية ومنظمات حقوقية سودانية بحادثة مقتل الشاب سامر واعتبرتها استمرارا لنهج الشرطة في استخدام العنف

المفرط ضد المواطنين، واعتبر حزب المؤتمر السوداني في بيان له سلوك الشرطة فعلا إجرامياً واستهتارا بالحق في الحياة، وهو سلوك لايتسق مع مهام وواجبات الشرطة.

#### القتل الممنهج

مقتل الشاب سامر ليس الحادث الأول الذي يسجل في قائمة الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة فقبله قتلت عوضية عجبنا والكثير من المواطنين في حراسات الشرطة أو تم قتلهم مباشرة. يعزي المحامي محمد يوسف تجاوزات الشرطة واستخدامها المفرط للقوة تجاه المواطنين إلى ضعف التدريب وتسليح الأفراد باسلحة لاتتناسب ومهامهم، فضلاً عن تشجيع الدولة للعنف.

ويرى يوسف أن الحصانات المطلقة وعدم وجود قوانين رادعة شجع الشرطة على الافراط في استخدام القوة، من إطلاق للنار، القتل، التفتيش والقبض علاوة على حماية الشرطة لأفرادها بطريقة غير مهنية وبشكل قبلي سواء كان قاتلاً أم مقتولاً، لافتاً إلى أن تعدد أنواع الشرطة كالمجتمعية أو الشعبية ينقصها الانضباط والتأهيل. كما إن شرطة النظام العام ليست مخولة بحمل السلاح وهي عادة ما اتسبب في أغلب حوادث القتل.

أقرّ البرلمان السوداني في أبريل من العام الماضي، مرسوماً جمهورياً مؤقتاً لقانون شرطة السودان تعديل 2017م، أعطى صلاحيات إضافية للشرطة، حيث قضى بتركيز السلطات التنفيذية والإدارية في يد مدير الشرطة بدلاً عن وزير الداخلية خاصة فيما يتعلق بإحالة الدعاوى للمحاكم الخاصة ورفع الحصانات. الأمر الذي شجع عناصر الشرطة في استخدام القوة المفرطة بما فيها القتل وذلك لقناعتهم بأنهم غير مسائلين قانونيا وبأنهم لا يدفعون أي ثمن لأفعالهم.



# السودان فشل سياسي وانهيار إقتصادي

يعيش السودان أزمةً سياسيةً متعددة الأبعاد (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً والفساد) تحمل في جوفها أزماتٍ مرشح تفاقمها لمزيد من التعقيدات، وما قد تجلبه معها من تدخل خارجي، لتنامي سياسات المحاور، والتحالفات الخارجية، وستوفر الأزمة الراهنة غطاءً ملائماً للأطراف الأجنبية للتدخل في الشؤون السودانية خاصة تلك التي لها مصالح في السودان، نظراً لأهمية الموقع السوداني في القارة الإفريقية. فبلادنا صارت ملعباً لسياسات المحاور التي تقف خلفها دول إقليمية ودولية في ملفات (الإرهاب، الهجرة غير المنظمة، سد النهضة، غسيل الأموال) وهذا يعنى أن إي حل سياسى سيكون مرتبطاً بإرضاء هذه الأطراف الخارجية، وإذا نظرنا إلى خربطة التحالفات الدولية في المنطقة، يتضح أن هناك نوعاً من الخطوات (الاستباقية) لكافة الدول التي لها موطىء قدم في أفريقيا والشرق الأوسط (أمربكيا، روسيا، ألمانيا، فرنسا، الصين، تركيا،

الإمارات، السعودية، مصر، إيران، قطر، وحديثاً دخلت الهند على الخط).

ملامح هذه الأزمة تتجلى في حكم الفرد، واستخدام السلطة لتكربس هذا الحكم، بجانب تحديات الانقسام الاجتماعي، وتصاعد حدة الأزمات الاقتصادية، والسياسية، و تفشت وبشكل مزعج في السودان ثقافة التعصب القبلي، والجهوي على حساب ثقافة الوطن، والمواطنة، وما يزيد من ذلك وجود مؤشرات تتمثل في تزايد معدلات الجريمة بهدف المال، والسرقة فضلاً عن تنامى المواجهات القبلية الدامية (الصراع القبلى بالقضارف) هذه مؤشرات تدل على درجة عالية من الخطورة تهدد السلم الاجتماعي في البلاد التي تعانى أصلاً من تراكمات تعمقت مع الزمن، ولم تستطع الأنظمة الوطنية تخليصه منها، بل إن بعضها زاد تعمقاً مع الإنقاذ، لفشلها المستمرفي النهوض الاقتصادي والاجتماعي، واقعياً ينقسم

المجتمع السوداني إلى فئتين: أقلية من الأثرباء، تعيش في أجواء من الترف والفساد، إلى جانب أكثرية ساحقة من الفقراء والمعدمين، الذين يعانون قسوة الحياة في ظل تخلى الدولة عن أدوارها، وما يزبد في تعمق هذا المشهد الاجتماعي المأزوم، غياب شبه كلى للطبقة الوسطى، التي تشكل صمام الأمان للمجتمع ورافعة لنهوض الدولة اقتصادياً واجتماعياً، كلها عوامل تجعل الأوضاع الاجتماعية قابلة للانفجار في أي وقت. التحدى الأخرهو انتشار الفساد المالي والإداري، والنهب الممنهج لثروات السودان، محاربة الفساد (القطط السمان) صارت واحدة من أدوات حسم الصراع داخل الحزب الحاكم، وفي يوم الاثنين الموافق 30 يوليو أصدر الرئيس عمر البشير، توجيهاً لكل الأجهزة العاملة في قضايا مكافحة الفساد، بـ(السربة الكاملة) أثناء تحقيقاتهم مع المتهمين، وقسم الرئيس الفساد إلى ثلاث مستوبات، الأول يعنى بفساد صغار الموظفين عبر تلقى رشاوى، والثانى من كبار

المسؤولين عبر تلقي عمولات من العقودات، والثالث وهو الأخطر، ويتمثل في فساد الأجهزة الأمنية والعدلية.

#### المعارضة:

المعارضة هي الطرف الأضعف في مواجهة نظام مستبد تسنده الدولة بمقدراتها والجيش والمليشيات، فالمعارضة تواجه تحديات خاصة بالتضييق عليها وقمعها وتنفيذ حملات إعلامية في مواجهتها، بجانب عجزها المالي، وهو ما اضطر المعارضة إلى التخلِّي عن بعض أنشطتها الجماهيرية بفعل العجزعن التمويل والتضييق الأمنى. قضية أخري تعانى منها المعارضة، هي ضعف التحليل السياسي بسبب العجز عن الوصول إلى المعلومات الدقيقة عن الوضع السياسي والاقتصادي للنظام؛ وهو ما جعل الخطاب السياسي للمعارضة بعيدًا عن العلمية والدقة في أحيانِ كثيرة، الحديث عن المعارضة السودانية يتطلب معرفتها، ومكوناتها وخطها السياسي هناك قوي الإجماع الوطني وموقفها إسقاط النظام، بجانب نداء السودان التي تدعو للحوار عبر خارطة الطريق الأفريقية، الأزمات والتوترات تلاحق نداء السودان ورئيسه الصادق المهدى الذي تم منعه من دخول مصر الشهر الماضي، تفجر الخلافات اندلع عقب حديث للمهدى عن الجنائية عندها حملت مواقع التواصل بيانات شديدة اللهجة ضد تصريحات المهدى من الحركات المسلحة بتحالف نداء السودان الحليف للمهدي. عموما الأيام القليلة القادمة ستشهد زبارات للوساطة الأفريقية للخرطوم، وسيكرر الحديث مرة أخري عن توحيد المعارضة، ونتوقع استقطاب حاد هنا وهناك مثلما حدث لعودة حركة حق للنداء والمجلس الانتقالي وهي جماعة منشقة عن عبد الواحد. بجانب قوي الإجماع الوطني ونداء السودان هناك الحركة الشعبية قيادة عبدالعزيز الحلو وحركة تحرير السودان قيادة عبدالواحد والجهة الوطنية العربضة التي يقودها الأستاذ على محمود حسنين ربما شرعوا في تكوبن جسم معارض بعيداً عن نداء السودان ، أو الانضمام الي قوي الاجماع الوطني. النقطة الأخرى المهمة في قراءتنا للواقع تتطلب النظر إلى قرار مجلس الأمن (2429) الصادر في يونيو الماضي والذي أكد على أهمية مبادىء التسوبة السلمية للنزاعات وحفظ السلام.



#### السيناربوهات:

السيناريو الأول والراجح هو انخراط النداء في حوار مع الحكومة تحت مظلة خارطة الطربق، وفتح اتفاقية الدوحة لحركات دارفور، وحض تلك القوى السياسية لخوض انتخابات 2020م والارهاصات تقول بأن الحزب الحاكم سيقدم البشير مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية بجانب دعمه من قبل الجيش، والدعم السربع. القوي المعارضة التي تراهن على كسب معركة الانتخابات ستواجه تحدياً كبيراً أمام الحزب الحاكم الذى أدمن التزوير والطرق الملتوبة في كل شيء بما فيها الانتخابات التي تحتاج إلى حريات وإعلام متساوي وهندسة انتخابية وخدمة مدنية مستقلة وشرطة محايدة كل هذه الشروط غائبة اليوم، قضية الانتخابات نفسها ستفجر خلافات داخل المعارضة المحاورة (نداء السودان)، أما المجتمع الدولي سيدعم وساطة الخرطوم المتعلقة بسلام دولة الجنوب، ومن جهته سيعمل النظام في توظيف ذلك الزخم لمصلحته، والاستفادة من عائد تصدير النفط للحصول على موارد اقتصادية يمتص بها موجة السخط وغلاء الأسعار، وسيكون ملف المحكمة الجنائية ضد البشير كرت رابح يوظفه الغرب لتحقيق مصالحه بدلا من إنصاف الضحايا. عمليا أمربكا نالت ما تربده من النظام ورئيسه المطلوب، وكذلك الاتحاد الأوروبي الذى خصص دعماً فنياً ولوجستياً لمحاربة الاتجار بالبشر. هناك تعاون في ملف الإرهاب تفاصيله غير معلومة بجانب مشاركة السودان في عاصفة الحزم.

أما (السيناربوالثاني): فهو الانتفاضة الشعبية، وبالرغم من وجود كافة عوامل نجاحه المتمثلة في الفشل السياسي، والانهيار الاقتصادي، وتحديات الموسم الزراعي، والضائقة المعيشية

إلا أنه سيصعب تحققه للآتي: المجتمع الدولي غير متحمس للتغيير الذي يفقد بسببه كروت مهمة يوظفها لتحقيق مصالحه، الأمر الآخر هو فشل وحدة المعارضة، والإحباط واليأس، وخيبة الأمل، وسط الشعب من قياداته السياسية. فعجز المعارضة عن صناعة التغيير دفع الكثير من الخبراء والمفكريين والشباب للعزوف عن العمل العام. الأمر الآخر هو العنف، والقمع الوحشى للنظام يدفع المعارضة لابتداع أساليب جديدة بديلة للتظاهرات التي يقابلها النظام بالرصاص الحي كما حدث في سبتمبر 2013م، هناك عامل آخر ساعد في نجاح ثورتي 1964 و 1985اللتان كانت فيهما الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية، تتمتع بنفوذ وتأثير سياسي قوي للثورة، وفي تحريك الشارع، وعندما جاء النظام الحالي سارع إلى حل الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية، وحلَّت مكانها منظمات ونقابات حكومية، حرم هذا التفكيك المنظم للعمل النقابي خصوم النظام الحاكم من أهم أدوات العمل الاحتجاجي المعارض.

#### خاتمة:

التطورات المتصاعدة في المحيط الإقليمي تجذب العديد من الفاعلين الذين يجدون أن هذه التطورات تحمل فرص حقيقية لتدعيم مصالحهم، ويسعى هؤلاء للبحث عن مواقع داخل الإقليم، كما أن الفترة القادمة هي فترة تتراجع فيها احتمالات الحسم العسكري بين الحكومة والحركات المسلحة في حين تتعاظم، نظراً لأسباب متعددة، فرص التسوية السياسية، ويبدو أن الربع المتبقي من العام الصراع تأمين أكبر قدر من المكاسب السياسية في سياق التفاوض حول التسوية.

### السعودية تسلم الناشط الحقوقي ود قلبا للأمن السوداني

تحت توقيع الاسم المستعار (محمد أحمد ود قلبا)، ظل المدون هشام علي، ينشر العديد من الأخبار والمعلومات الحساسة بجانب نشر تحقيقات عن فساد مسؤولين نافذين في الدولة وملفات عن الاتجار بالبشر، فضلاً عن قيادته حملة شرسة على موقع التواصل الإجتماعي (فيسبوك) يقول إنها تهدف إلى كشف انهاكات الأجهزة الأمنية وفضح العاملين في أروقتها بالمستندات والصور والأسماء والصفات، وأطلق على الحملة اسم (أرصد رباطي). وفي وأطلق على الحملة اسم (أرصد رباطي). وفي السعودية بطلب من الأمن السوداني، فظل حبيساً لمدة سبعة أشهر في أحد سجون جدة بالسعودية (ذهبان) حتى لحظة تسليمه إلى الحكومة السودانية في 29 مايو 2018 دون

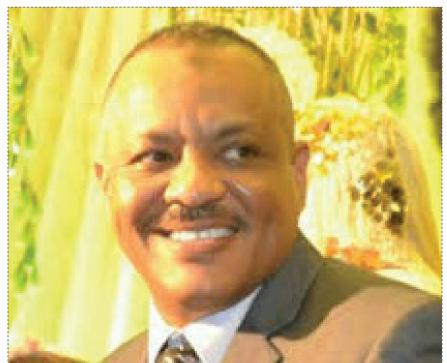
اكتراث للقانون الدولي أو النداءات والتحذيرات التي أطلقها نُشطاء سودانيون ومنظمات محلية وإقليمية ودولية بعدم تسليمه لحكومة الخرطوم خشية تصفيته أو تعرضه للتعذيب بواسطة جهاز الأمن.

ونقل الناشط هشام في منتصف ليلة الاثنين الخرطوم برفقة اثنين من كبار ضباط الأمن السوداني، على متن طائرة تتبع لشركة (تاركو) ليصل مطار الخرطوم صباح الثلاثاء الموافق 29 مايو 2018. ثم أخذ مباشرة إلى مقر الأمن معتقلاً دون الكشف عن مكان وجوده وملابسات اعتقاله، كما منع عنه طوال شهرين الاتصال بالعالم الخارجي أوتلقي العون القانوني، كما حرم من تلقي العلاج ورفضت طلبات الزيارات العائلية له.

#### من هوود قلبا ؟

يقول شقيقه هاني: إن اسمه الكامل هشام علي محمد علي وشهرته (ود قلبا) ولد في أم درمان وتلقى تعليمه في مدرسة ود نوباوي ثم الأهلية المتوسطة والثانوية، درس في معاهد عليا وحصل على شهاداتها. بعدها بدأ العمل في المجال التجاري والإداري. أنشأ عملا تجاريا خاصا به داخل وخارج السودان واتجه في الفترة الأخيرة لتقديم الاستشارات الإدارية والمالية لاصحاب الشركات والمشاريع. ويمضي قائلاً لم ينتم لحزب سياسي لكنه كان دائم الاهتمام بالشأن العام وكان يحضر الندوات الحزبية.

وقال لل ((SUNN) عضو هيئة الدفاع المكلفة من أسرة المعتقل هشام محمد على (ود قلبا) الأستاذ التجاني حسن، إن نيابة أمن الدولة وجهت له تهم تحت المواد (57) دخول وتصوير مناطق عسكرية، المادة (53) التجسس، المادة (51) إثارة الحرب ضد الدولة، المادة (50) تقويض النظام الدستورى من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م و المادتين (15) و (17) من قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007م، قائلاً إنهم تقدموا بطلب لنيابة أمن الدولة لمقابلة موكلهم بعد تحويله للنيابة إلا أنهم رفضوا بحجة عدم اكتمال التحري. بعد مضى شهربن سمح لعمه بزبارته فوجده يرتدى جلابية فضفاضة ولا يعرف إذا ما تعرض لتعذيب أم لا ووصف هانى التهم الموجهة لشقيقة هشام بالفارغة والملفقة. حتى كتابة هذا التقرير مايزال (ود قلبا) معتقلاً دون تقديمه لمحاكمة أو اطلاق سراحه.



## الشّيخ مطر .. استهداف متواصل

تواصلت الاعتقالات في إقليم دارفور خاصة معسكرات النازحين حيث جرى اعتقال القيادي الأهلي الشيخ مطريونس في أبريل من العام الجاري وترحيله من مدينة زالنجي بولاية وسط دارفور إلى الخرطوم. حُرم الشيخ الكفيف طوال فترة اعتقاله من محيطه الخارجي ولم يسمح لأسرته أومحاميه بمقابلته، كما يعاني متاعب صحية جمة. التقدت هيئة محامي دارفور بشدة اعتقال الشيخ مطر في مذكرة مناهضة سلمتها للمفوضية القومية لحقوق الإنسان أكدت للمفوضية القومية لحقوق الإنسان أكدت من الأفعال المجرمة قانوناً مطالبين بإطلاق مراحه فوراً ودون شرط.

وفي 24 يونيو 2018 أحالت نيابة أمن الدولة بإيعاز من جهاز الأمن، الشيخ مطريونس إلى محكمة الخرطوم شمال وفتحت في مواجهته بلاغاً تحت المواد: (50) تقويض النظام

الدستورى، والمادة (51) إثارة الحرب ضد الدولة والمادة (53) التجسس ضد البلاد من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م. إلا أن النيابة العامة سحبت البلاغ من أمام القاضى دون توضيح الأسباب. يقول عضو هيئة الدفاع في قضية الشيخ مطر، المحامي والحقوقي شوقي يعقوب آدم لـ(SUNN)، إنهم في هيئة الدفاع لم يجدوا تفسيراً لطلب نيابة أمن الدولة إرجاع البلاغ بعد تحويله للمحكمة، مرجحا أن يكون هناك قصور في التحربات أو لمزبد من التحري، أو ربما تم سحب الملف بطلب من النائب العام أو من قبل وزير العدل. ويضيف قائلاً: «هذا الأمر نادراً ما يحدث». وبقول الأستاذ عبدالباسط الحاج عضو هيئة الدفاع «إن القانون يتخذ مطية لتصفية الحسابات وتخويف المواطنين وارهابهم وممارسة أبشع الانتهاكات ضدهم مع تعسف في سير الإجراءات الجنائية» كاشفاً



بأن جهاز الأمن لم يسمح لأحد بزيارة الشيخ مطر يونس طوال فترة اعتقاله وهذا يتنافى مع حقوقه وفق القانون. في 27 يونيو اطلق سراح الشيخ مطر ولم يبلغ بأسباب الإفراج عنه كما لم يعرف أسباب اعتقاله.

ما يجدر ذكره أن الشيخ مطر يعمل إمام وخطيب مسجد ويجاهر بأن التعبئة العسكرية وتسليح الأهالي في دارفور يتعارض مع أهدف السلام الذي تدعي الحكومة أنها تنشده.

### جريدة الجريدة..الاستهداف الممنهج



ظلت صحيفة «الجريدة « اليومية المستقلة تتعرض لمضايقات متعددة بشكل دوري من جهاز الأمن، منها حجز النسخ؛ ومنعها من التوزيع، والإيقاف، والرقابة القبلية، ومنع الكتاب من نشر مقالاتهم. تمت مصادرة 20 عدداً مطبوعاً من جريدة الجريدة في أقل من شهرين دون إبلاغهم بالأسباب.

وقالت هيئة تحرير صحيفة «الجريدة» لل (SUNN) إن الأمن يتدخل بشكل مباشروغير مباشر في ما تنشره الصحف بتحديد المواد الصحفية الممنوعة من النشر بحسب ما

بات يعرف وسط الصحافيين ب (الخطوط الحمراء)، وهي الموضوعات التي تنتقد سياسات الحكومة أو الرئيس أو الأزمة المعيشية التي تحيط بالبلاد أو ندرة الوقود وتغطية التظاهرات بتوجيهات مباشرة أو بإرسال الرقيب الأمني الى مقر الصحيفة وعادة يطالبونهم بالاكتفاء بالتصريحات الرسمية فقط التي تصدر عن الحكومة.

ويلجأ جهاز الأمن في السودان لمصادرة جريدة الجريدة بعد الطباعة كوسيلة عقابية لإلحاق خسائر مادية ومعنوية حتى تعدل من خطها التحريري.

ويتلقى الصحفيون بجريدة الجريدة تهديدات بتوقيفهم عن الكتابة، والوعيد بسحب الترخيص الممنوح للصحيفة ومنعهم من الإعلانات الحكومية، فضلاً عن الاستدعاء المتكرر والاستجواب الأمني والمنع من السفر. يقول الصحفي أشرف عبدالعزيزرئيس تحرير الجريدة لل (SUNN) «أُبلغنا في المطار اثناء

تكملة إجراءات السفر بأننى وثلاث رؤساء تحرير برفقتي محظورون من السفر دون إبداء أسباب وطلب منا مراجعة رئاسة جهاز الأمن والمخابرات.»

وقال الصحفي فيصل الباقر المنسق العام (لشبكة جهر) لـSUNN)) «إن جهاز الأمن ألزم المطابع بعدم طبع الصحف إلى حين الإطلاع علها مسبقاً بواسطة منسوبيه بعد توقف استمرخمسة أعوام، يعود ذلك لعدم قدرة جهاز الأمن في التحكم والتكتم على أخبار الفساد والأزمة الإقتصادية الطاحنة واعتبر الإجراءات الأمنية محاولة لحجب المعلومات عن الرأي العام تمهيداً لفرض حالة طواريء. معتبراً غياب حربة التعبيرسبباً أساسياً لتراجع توزيع الصحف الورقية، مشيراً إلى أن الصحافة الإلكترونية ووسائل مشيراً إلى أن الصحافة الإلكترونية ووسائل المواطنين على جناح السرعة ودون أي رقابة.

### طلاب دارفور.. محاكمات كيدية

في 13 سبتمبر من العام الماضي اعتقلت قوة من جهاز الأمن تسعة طلاب من دارفور يدرسون بجامعات مختلفة، أقاموا مخاطبة سلمية في محطة للمواصلات بمدينة بحري»المحطة الوسطى» احتجاجاً على مقتل طالبين من دارفور في داخلية بجامعة أم درمان الإسلامية، استمر اعتقالهم مدة ستة أشهر لدى جهاز الأمن ثم تحويلهم لنيابة أمن الدولة لحين تقديمهم للمحاكمة. يقول رئيس هيئة الدفاع عن الطلاب يقول رئيس هيئة الدفاع عن الطلاب التسعة المجامي عبدو اسحق، بعد اعتقال دام ستة أشهر تم تحويلهم إلى نيابة أمن الدولة ووجهت لهم بعد التحري ستة تهم من مواد القانون الجنائي لسنة 1991م:

المادة (50) تقويض النظام الدستوري، المادة (63) الدعوة لمعارضة السلطة بالقوة، المادة (64) إثارة الكراهية بين الطوائف، المادة (65) منظمات الإجرام والإرهاب، المادة (69) الإخلال بالسلامة العامة، والمادة (77) الإزعاج العام. تم الإفراج عن الطلاب المعتقلين بالضمانة العادية في الثاني من يناير الماضي قبل أن يعاد اعتقالهم مرة ثانية بعد أسبوع، بعدها حول الملف للمحكمة بعد صدّق القاضي بإطلاق سراح المتهمين بالضمان. أشار المحامي إلى غياب الشاكي بالضافة إلى بالإضافة إلى غياب الشاكي والمتحري في الجلسة الثانية. يرى المحامي إسحق أن القضية الموجهة

ضد المتهمين كيدية قصد منها التخويف. يقول الرئيس الأسبق لرابطة طلاب دارفور بجامعة الخرطوم عثمان النجيمي، إن المحاكمات الانتقامية ضد طلاب دارفور ليست جديدة، وتأسف لاستمرارها فترة طويلة مؤكداً أنها لن تتوقف قريباً، وأضاف أن ما تقوم به الجهات الأمنية هو تكميم أفواه طلاب دارفور ضد تناول قضاياهم الحقوقية والسياسية والمقصود منها الترهيب والقهر والإذلال، مشيراً إلى أن الانتهاكات لم تقتصر على المحاكمات فقط بل وصلت حد الاغتيالات للعديد منهم، ووصف المحاكمات التعسفية بإنها ممنهجة ولن تتوقف والقصد منها الإذلال والإقصاء.





E-mail: kacesudan@gmail.com www.kacesudan.org